

فلسفة المصالحة الوطنية

د. بوعبد الله غلام الله
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

أما إذا كان الشيء قابلاً للإصلاح
وكانت الحاجة إليه قائمة فمن غير
المعقول عدم القيام بإصلاحه.

ومن الأمور المعرضة للفساد
باستمرار، ولكنها قابلة للإصلاح كذلك
باستمرار، والحاجة إلى إصلاحها قائمة
كذلك باستمرار، العلاقات الاجتماعية.
هذه العلاقات التي تكون لحمة المجتمع
وسداه في نفس الوقت. إذ أن الإنسان
مدني بالطبع كما يقول ابن خلدون، أي
كائن اجتماعي لا يعيش إلا داخل المجتمع.

والمجتمع لا يتشكل من الأفراد،
وإنما يتشكل من العلاقات التي تربط
الأفراد بعضهم ببعض. وكلما كانت هذه
العلاقات مستقيمة واضحة كلما كان
المجتمع في حالة من الإصلاح
تمكنه من التقدم والازدهار.

المصالحة مشتقة من الفعل
(صلح) ويعني ضد فسد، وإذا كان
الفساد حالة تطرأ على أصل الشيء
فمعنى ذلك أن الإصلاح هو الأصل.

يعني أن الشيء مثل الطعام أو الماء
أو الهواء يكون صالحاً نقيّاً ظاهراً فإذا
طرأ عليه ما يغيره مثل تعفن الطعام وتغير
الماء وتلوث الهواء قيل عن كل منها بأنه
فسد، ولم يعد صالحاً أو فقد صلاحيته.

والشيء، إذا فسد فإما أنه يمكن
إصلاحه أو لا يمكن ذلك. وإمكان إصلاح
الشيء يتوقف على أمرين معاً أو أحدهما
يتوقف على طبيعة الشيء الفاسد، وعلى
شدة الحاجة إليه. فإذا كان الشيء الفاسد
مما لا يقبل الإصلاح بطبيعته فمن العبث
محاولة إصلاحه، وقد قال الحكيم العربي
في الشيوخة :

وهل يصلح العطار ما أفسده الدهر!

وإذا كان هذا الوضع الأمثل يصدق على آلة ميكانيكية محكمة الصنع مثل جهاز الساعة أو محرك السيارة أو آلة الخياطة، فإن الأمر ليس كذلك داخل المجتمع، لأن الأفراد ذوي المكانة المتماثلة ليست لهم دوافع متماثلة هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الأفراد الموكولة إليهم مهمات متماثلة لا يؤديونها بنفس الطريقة، وإنما يكون في الواقع أداء بعضهم أكبر وأفضل من أداء البعض الآخر.

ثم إن هذا التفاوت في مقدار الدوافع وفي كمية النشاط يتولد عنه تفاوت آخر في تقدير المكانات والأدوار بحيث يدرك أحدهم مكانته أكبر مما هي في الواقع ويقدر دوره حسب دوافعه فيرى أنه يؤديه بما يميزه عن أمثاله من أعضاء الجماعة.. وهكذا تفقد العلاقات الاجتماعية الاستقامة الأصلية والوضوح الأولي فتضطرب وتفسد، وتنبعث في المجتمع ظاهرة التسلط، يتسلط الأقوياء فيضعافون من مكتسباتهم على حساب الضعفاء الذين يفقدون شيئاً فشيئاً

ولكن إذا طرأ على هذه العلاقات الاجتماعية اضطراب وغموض بحيث تفقد استقامتها ووضوحها يطرأ عليها ما يمكن تسميته بالفساد ويصبح المجتمع فريسة للفوضى والانحراف. ويصبح معرضاً للتفكك والدمار.

إن العلاقات الاجتماعية يُمكن تصورها في أشكال عديدة من الشبكات، مما يسهل علينا اختيار إحداها لعرض تصور يمكننا من إدراك هذه العلاقات إدراكاً موضوعياً إلى حد ما.

والتصور المقصود هنا هو الشبكة المكونة من العلاقات التي تحدد لكل فرد في الجماعة مكانة يحتلها ودوراً يقوم به ويؤديه، وبعبارة أخرى فإن كل فرد في جماعته إنما يعين حسب الموقع الذي يحتله أو يقف فيه وحسب النشاط الذي يؤديه داخل الجماعة، وتكون العلاقات الاجتماعية مستقيمة واضحة عندما يلتزم كل فرد بحدود المكانة التي يحتلها وعندما يؤدي في نفس الوقت الدور المنوط به.

جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً ،
والصلح خير" (النساء 128)

كما أمرنا بإقامة الصلح بين
الجماعات المتصارعة أو المتقاتلة فقال تعالى :
"وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فأصلحوا بينهما" و قال: " إنما المؤمنون
إخوة فأصلحوا بين أخويكم " (الحجرات 9
و10)

ثم إن الصلح أو المصالحة هو من
صيغ المفاعلة. أي يكون الفعل صادراً من
طرفين على الأقل وقد يكون الصلح بين
عدة أطراف. ليس المهم عدد أطراف الصلح
أو المصالحة، وإنما المهم أن تشارك
الأطراف المعنية في إقامة الصلح. ولكي
تشارك الأطراف المعنية يلزم أن تكون
مدركة لما يجب أن تتخلى عنه من الحقوق
التي كانت تدعيها كلها أو بعضها، هذه
الحقوق التي من أجل المحافظة عليها أو
استرجاعها دخلت في الصراع، ويجب أن
تكون الأطراف الأخرى تعترف لها بهذه
الحقوق كلها أو بعضها كذلك. فالصلح
أو المصالحة معناها أن يدفع كل
طرف شيئاً مما عنده.

مكانتهم و أدوارهم، ومن ثم تندثر
حقوقهم، ويفقد المجتمع توازنه ويسوده
الاضطراب.

هذه الظاهرة، ظاهرة فساد العلاقات
الاجتماعية يسميها القرآن الكريم فسقاً،
وعبر عنها صراحة في قوله تعالى : " وإذا
أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها
ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها
تدميراً " (الإسراء 16)

وأحياناً يصفها بالظلم.
قال تعالى : "وما كنا مهلكي القرى
إلا وأهلها ظالمون " (القصص 59)

وبما أن العلاقات الاجتماعية من
الأمر القابلة بطبيعتها للإصلاح متى
توفرت شروطه ، وبما أن الحاجة إلى
إصلاح هذه العلاقات ضرورة يتوقف
عليها قيام المجتمع واستمرار حياته إذن
فلا بد من العمل على إصلاحها.

وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى
بإقامة الصلح في الأسرة حيث قال: "وإن
امرأة خافت من بعلها نشوراً أو إعراضاً فلا

عن متابعة المعتدين وأن تتكفل الدولة بتعويض جميع الخسائر المادية والبشرية التي عانتها الجزائر خلال سنوات الإرهاب.

بل هناك من يرى بأن العائدين من الجبال لا يكفي أن يشملهم العفو وإنما يجب أن يرد لهم الاعتبار وأن يعودوا مواطنين كاملي الحقوق كما لو كانوا لم يسيئوا لا إلى المواطنين ولا إلى الدولة ولا إلى الوطن، بل هناك من دعا إل أن يشمل هذا العفو حتى الحركى الذين سبق أن حاربوا في صفوف الجيش الاستعماري ضد الوطن.

هذه المفاهيم وغيرها تصب كلها في شعار "عفا الله عما سلف". من الأكيد أن هناك مفاهيم أخرى لا تتفق مع ما ذكرناه، وقد لا يتسع المجال لذكرها، باعتبار أنها مفاهيم تتعارض في معظمها مع فكرة المصالحة التي تعني كما أسلفنا التنازل عن بعض المكاسب المادية والمعنوية بهدف التوصل إلى تحقيق الأمن والسعادة للمجتمع.

فالذي لا يملك شيئاً لا يمكن اعتباره طرفاً في المصالحة، والذي لا يريد أن يتخلى عن شيء كذلك لا يمكن اعتباره طرفاً.

إن الدعوة إلى المصالحة والإقبال عليها معناهما أن هذا الطرف قد أدرك بأنه لا يمكن أن يحقق أمن المجتمع وسعادته بمفرده، وأنه لا مناص من مشاركة بقية الأطراف حتى نضمن للمجتمع أمنه وسعادته.

وهذا هو مضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي أعلن أن الجزائر هي وطن كل الجزائريين وعليها أن تستوعب كل المواطنين على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم.. لكن يبقى أن يعمل الجميع على تحديد مفهوم المصالحة الوطنية.

فهناك من يجعل مفهوم المصالحة الوطنية في الكف عن العنف والإخلال إلى السلم.

وهناك من يرى أن التخلي على العنف لا يتم بدون مقابل، وإنما يجب أن يقوم على إعلان العفو الشامل، والإحجام

الجزائر، والتي عانى منها الشعب الجزائري الأمرين، وخسر فيها فلذات الأكباد وعوائد الاقتصاد، وقيم العباد.

فلو قدرنا أن كل فئة في المجتمع الجزائري أخذت مكانتها بعد الاستقلال مباشرة، وسارت في طريق بناء الدولة وبرنامج المجتمع الذي حددته أدبيات الثورة، و وضع كل طرف هدفا له أن يساعد الأطراف الأخرى على أداء مهامها والقيام بواجبها... لو سارت الجزائر بهذه الطريقة لما وصلت إلى ما آلت إليه أوضاعها من التفكك والصراع. بل لكانت الجزائر اليوم في طليعة الدول النامية إن لم نقل في صف الدول المتطورة، فالمسؤولية إذن تقع على الجميع.

وإذا كانت المصافحة وتبادل الابتسامات ترضي خاطرنا وتعمل على إسدال الستائر على أخطائنا فإن ذلك لن يجدي في المصالحة شيئا. بل قد يعرضنا في المستقبل القريب أو المتوسط إلى مشاكل أعقد من تلك التي هزت مجتمعنا من الأعماق

ولكن لنفرض - جدلا - أن أصحاب هذه المفاهيم المناهضة تخَلَوْا عن اعتراضهم وأن أصحاب المواقف السالفة قد اتفقوا على قبول آرائهم وتوافقوا على التنازل لبعضهم فما هي المصالحة التي يمكن أن تبني على هذا التوافق.

إننا إذا طبقنا ذلك فمفاده أن نعود إلى ما كنا عليه قبل الاختلاف والصراع. إن المصالحة بهذا المفهوم أشبه ما تكون بعرس تملأ فيه البطون وتطرب فيه الأذان ، وتدوى فيه طلقات البارود ثم يعود كل مدعو من حيث أتى. إنها بهذا المعنى مصالحة متجهة إلى الماضي ، غير عابئة بالمستقبل ، إنها مصالحة تقف عند حدود المصافحة وسوف ينتهي مفعولها مجرد أن يسحب كل مصافح يده بعد اللقاء.

و هنا يجب أن نبحث عن مفهوم جديد للمصالحة يتجه نحو المستقبل ومنطلق هذا المفهوم هو أن يرجع فيه كل طرف إلى نفسه يحلل أفكاره ومواقفه، ويبحث عن أخطائه التي ساهمت في تشكيل الأزمة العنيفة التي مرت بها

وأغرقته في دوامة الفتنة والضياع.

بالتفريط الذي كان منا في الماضي، هذا التفريط الذي يكاد يصل حد الخيانة لو لا التأكد من صدق النوايا التي كانت تحدو بالفاعلين السياسيين والاجتماعيين. ولكن ماذا ينفع صدق المقاصد إذا كان جهل الطرق الصحيحة في العمل تغذيه الدوافع الذاتية يأتي بعكس المأمول.

إن إجماع الشعب الجزائري على تأييد الوثام المدني مؤشر قوي على تأييده التام لمشروع المصالحة الوطنية التي نرى أنها تعبر عن التزام تام نابع من الإحساس بالتفريط فيما مضى. وعزم صادق على تلافي العوامل التي ساقط المجتمع بكامله إلى ما تعرض له من تصدع كاد يؤدي به إلى الدمار.

ولا مناص من أن يقوم برنامج المصالحة على أسس موضوعية، قابلة للتحديد والقياس، تلزم كل طرف بانجاز ما تعهد به أو بما يلزم من موقعه، وليست هذه الأسس من صنع البشر وإنما هي في الواقع من صنع التاريخ

إن المصالحة المفيدة البناء تتمثل في أن يحل كل طرف، مؤسسات وأفراداً مواقف وأخطاءه، وأن يقدر كل طرف مسؤوليته فيما تعرضت له الجزائر من أزمات ومشاكل، وأن يعلن كل طرف توبته مما تسبب فيه لبلده من مآسي وآلام، وأن يعقد العزم على الإقلاع، وعدم العودة إلى الطريق الذي سار فيه، وأن يقدم برنامج العمل الذي سوف يقوم به في المستقبل وما هي التضحيات التي سوف يقدمها تكفيراً عن الأخطاء التي ارتكبها.

إن المصالحة الوطنية تعني برنامج عمل أو عهد شرف يتفق عليه الجميع ويلتزم فيه كل طرف بما يمكنه أن ينجز منه، ثم يقدم هذا البرنامج إلى الشعب الجزائري ليعطي رأيه فيه ليصبح عهداً وطنياً مصوناً لا يمكن خيانتته ولا الانحراف عنه، وهكذا تصبح فكرة المصالحة فكرة بناء يقام، وجهد يبذل ومنهج يطبق، ونظرة هادفة إلى المستقبل تنفذ فيه بقوة تساوي قوة الإحساس

ضربات المتعصبين الضالين ولا أن
ينحرف عن خطه الأصلي بقرارات الجهلة
المستلبين.

الذي يمكن أن يثرى على مر الأجيال
بجهود البشر المتفتحين المخلصين.
ولكنه لا يمكن أن يعود إلى الوراء تحت